

السعودية الأوفر حظا للخروج بسلام من مذبحة النفط

الرياض تصمد أمام عاصفة كورونا بسبب احتياطياتها المالية والقدرة على الاقتراض

يتوقع المراقبون أن تخرج المملكة العربية السعودية "سامة" من العاصفة التي يعيش على وقعها العالم اليوم بسبب تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد وسوق النفط العالمية. وتملك السعودية مقومات النجاة التي قد تمكنها من الخروج أقوى من هذه المعركة الاقتصادية وسياسيا، بسبب اعتمادها على احتياطياتها المالية وقدرتها على الاقتراض.

واشنطن - رغم المخاوف من مخلفات أزمة النفط وتدابير ولاء كورونا المستجد، من المرجح أن تخرج دولة واحدة على الأقل من أزمة الوباء ومن "مذبحة النفط" أقوى من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، وهي المملكة العربية السعودية.

ويظهر الخبراء إلى الموارد المالية للمملكة كأحد أهم الروافد الداعمة لها في هذه الفترة. ويذهب في هذا السياق جيسون بوردوف، المستشار السابق لشؤون الطاقة في إدارة باراك أوباما ورئيس مركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا، الذي كتب تحليلا في مجلة فورين بوليسي تحدث فيه عن الفرص التي ستمتلكها السعودية من أن تصمد أمام عاصفة كهذه، لافتا إلى أن الرياض ليست لديها احتياطيات مالية فقط بل لديها أيضا القدرة الواضحة على الاقتراض.

وفي 22 أبريل الماضي، أعلن وزير المالية السعودي محمد الجديعان أن بلاده يمكن أن تقتصر ما يصل إلى 58 مليار دولار في عام 2020. وقال أيضا إنها ستسحب ما يصل إلى 32 مليار دولار من احتياطياتها المالية. ومع وجود 474 مليار دولار يحفظ بها البنك المركزي في احتياطيات النقد الأجنبي، تتف السعودية بشكل مريح فوق مستوى حوالي 300 مليار دولار، والتي يعتبرها الكثيرون الحد الأدنى للدفاع عن عملتها، الريال، مقارنة بالدولار الأمريكي.

كما يمكن أن يزداد الطلب على النفط إذا قرر عدد أكبر من الناس أن التنقل بسياراتهم باعتبارها أكثر أمانا من وسائل النقل الجماعي المزدحمة. ولا يعني ذلك ألا تهدد سيناريوهات قائمة سوق طاقة النفط العالمية.

واستنادا إلى تقرير فورين بوليسي، سيستغرق إمداد النفط وقتا أطول في العودة بسبب الإنتاج المحدود، وإلغاء الاستثمار في الإمداد الجديد، وتباطؤ صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة. وبسبب وفرة النفط حاليا والتي عملت على وصول الطاقة التخزينية إلى الحد الأقصى، سيتعين إغلاق عدد غير مسبوقة من آبار النفط المتجدة، مما قد يؤدي إلى المخاطرة بإتلاف الاحتياطيات. ويعتقد بوردوف أن مستوى هذا العرض لن يعود أبدا، وسيستغرق الأمر وقتا طويلا واستثمارا كبيرا لإعادة مستويات العرض مرة أخرى. وتوقع شركة إنرجي أسبكتس، وهي شركة

القاهرة - تجد الحكومة المصرية نفسها في ورطة مع فيروس كورونا، هل تواصل خطواتها الاحترازية أم لا، فهي تتسرع أن غالبية الخطوات التي اتبعتها غير فعالة بشكل كاف، ما يتطلب توسيع نطاق الحظر في الشارع، لكنها تخشى أن يتواصل نزيف الاقتصاد وترتفع نسبة البطالة بصورة أكبر..

وتعمل الحكومة على فك بعض القيود على الأنشطة الرئيسية، وهي تضع يدها على قلبها، خوفا من أن يؤدي الانفتاح وتخفيف القيود إلى المزيد من ضحايا الفيروس القاتل الذين يتزايدون يوما بعد يوم.

ربما تكون هذه الورطة شبيهة بورطبات تعيشها حكومات أخرى في العالم، لكن لمصر خصوصية يعرفها كل من يعيش فيها حاليا، وكيف يتعامل قطاع كبير من الناس مع كورونا.

وفشلت جهود وتحذيرات الحكومة في حث المواطنين على الالتزام بضوابط التباعد الاجتماعي، وبدت الكثير من الشوارع مزدحمة، والمواطنون غير عابئين بالعدوى، أو على حد قول بعضهم "الأعمار بيد الله"، في إشارة قوية إلى التواكل وارتفاع درجة اللامبالاة، وهناك فئة تتعامل باستهانة شديدة وتعتقد أن الفيروس غير قاتل، أو مسرحية تشارك فيها الحكومة المصرية.

وأعلنت وزيرة الصحة المصرية هالة زايد الخميس، خطة تتضمن تحديد اشتراطات أساسية لعمل المنشآت والجهات ووسائل النقل المختلفة،

وتتضمن خطة وزارة الصحة إلى أن الحكومة تتعامل مع الأزمة وفقا لمتطلباتها، فبعد مرور أسابيع على تسجيل أقل من 20 حالة وفاة في اليوم



السعودية أقل المتضررين من انهيار أسعار النفط

طرح العرض من أو إلى السوق بسرعة. هذا الموقف المتفرد لا يمنح السعودية قوة على سوق النفط العالمية فحسب، بل يمنحها أيضا تأثيرا جيوسياسيا كبيرا. وفي السوق العالمية، ستثبت صحة هذه الحجة حتى تستخدم الدول كميات أقل من النفط، وهذا لا يزال هدفا مهما لسياسة المناخ.

وتبقى السعودية قوة نفطية رغم المنافسة الروسية، ومن خلال قيادة الجهود الرامية إلى خفض إنتاج أوبك، زكّرت السعودية موسكو أيضا بأن روسيا لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها، كما حاولت القيام بذلك عندما انسحبت من مفاوضات أوبك في مارس وأطلقت حرب الأسعار. وقد كانت السعودية أقل المتضررين من هذه المعركة.

وما يمكن استنتاجه أن موسكو تعتمد على الرياض في إدارة سوق النفط وليس العكس، مما يعزز قوة السعودية في هذه العلاقة الثنائية، ويؤكد أيضا أنها تنتهج سياسة نفطية ناجحة تجعلها قادرة على النجاح والانتصار من "مذبحة النفط" التي خلفتها أزمة كورونا.

ما حدث في إيران والعراق ونيجييريا وفنزويلا بعد تدهور صناعة النفط بين عامي 1998 و1999.

وفي الآونة الأخيرة استثمرت السعودية الأزمة بشكل ناجح مكانتها الجيوسياسية من خلال عدم الإكتفاء بتحالفها مع الولايات المتحدة وذلك بإعادة تأسيس نفسها كمنتج متناجح لسوق النفط العالمية. وفي الوقت الذي تدافع فيه المنتجون والمستهلكون الرئيسيون لمنع زيادة العرض من النفط من الضغط على مراقب التخزين في العالم، لجؤوا أخيرا إلى السعودية وطلبوا منها قيادة أوبك والمنتهجين الرئيسيين الآخرين لوضع خطة خفض تاريخي للإنتاج.

ومن خلال المحادثات عن حصص إنتاج النفط في تكساس أو إنشاء كارتل عالمي جديد للنفط من خلال مجموعة العشرين، كان الاتصال بالرياض هو الخيار الحقيقي الوحيد المتاح لصانعي السياسات في نهاية المطاف، وذلك لأن السعودية كانت الدولة الوحيدة الراجعة منذ فترة طويلة في الاحتفاظ بفاصل من الطاقة الإنتاجية يسمح لها بإضافة أو

حتى مع تعافي أسعار النفط الأميركية إلى حوالي 50 دولارا للبرميل، فإن نمو الناتج الأمريكي السنوي سيكون في درجة بين صفر و500 ألف برميل يوميا.

سياسة سعودية ناجحة

في حين تمهد جائحة كورونا الطريق لاستعادة أسواق النفط وارتفاع الأسعار، فإن السعودية، إلى جانب عدد من دول الخليج الأخرى وروسيا، لن تستفيد من الأسعار المرتفعة فحسب، بل ستجد فرصا لزيادة حصتها في السوق وبيع المزيد من النفط.

وحتى الآن، وفي ظل انخفاض الأسعار، تناقش السعودية والكويت جلب المزيد من النفط إلى السوق من حقل مشترك يمتد على حدودهما.

وعلى عكس السعودية سيجد أعضاء أوبك الأكثر ضعفا من الناحية الاقتصادية صعوبة في الاستثمار في استعادة مستويات العرض والحفاظ عليه (ناهيك عن زيادته) وبالتالي سيضربون نمو الناتج بشكل بطيء، وهذا هو بالضبط

استثنائية نفطية، أن يتعرض حوالي 4 ملايين برميل يوميا من المعروض لخطر التلف شبه الدائم.

كما خفضت شركات النفط الكبرى مثل شيفرون وإكسون موبيل نفقاتها الرأسمالية استجابة لانخفاض الأسعار. وحتى من دون أي نمو في الطلب على النفط يجب توفير حوالي 6 ملايين برميل يوميا من إمدادات النفط الجديدة سنويا لتعويض انخفاضات الإنتاج الطبيعي. علاوة على ذلك، لا يأتي النفط الآن في صالح المستثمرين المعنيين بعائدات الصناعة الضعيفة وزيادة الضغوط السياسية والاجتماعية.

وسيستغرق النفط الصخري الأميركي، سنوات حتى يعود إلى مستويات ما قبل فايروس كورونا. واعتمادا على المدة التي يظل فيها الطلب على النفط منخفضا، من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط الأميركي بنسبة 30 في المئة عن ذروته السابقة لفايروس كورونا بنحو 13 مليون برميل يوميا. ويقدّر المحلل السابق في مؤسسة غولدمان ساكس، أرغون مورتسي، أنه

مصر تكافح للتوصل لخطة فعالة لمواجهة كورونا

المستشفى أو بعد دخولها بساعات، ويشير خبراء إلى أن الزيادة الملحوظة في الأرقام المعلنة تعود إلى توسيع نطاق الفحص الطبي، فكلما زاد جرى اكتشاف المزيد من المصابين.

وزيرة الصحة ألقت اللوم على المجتمع لعدم اتباع القواعد، في حين يرى الناس أن الحكومة مسؤولة عن توفير الوقاية

لا يستطيع الكثير من المواطنين تحمل تكاليف الوسائل اللازمة للوقاية، يشتري المواطن الفقير اقنعة الوجه بـ1 جنيه مصري (0.05 جنيها إسترلينا) من أجل الامتثال للإجراءات الجديدة، ومن أجل أن يسمح له بدخول المكاتب الحكومية وهي إشكالية تواجه الشرائح الفقيرة، حيث تعتبر الحماية الشخصية من كورونا باهظة.

مع انقلاط زمام السيطرة، بدأت لعبة اللوم المتبادل بين الحكومة والمواطنين. وقد القت وزيرة الصحة اللوم على المجتمع لعدم اتباع القواعد، وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي إن النظام بذل قصارى جهده، في حين يرى الناس أن الحكومة مسؤولة عن توفير الوقاية، ولا يجب أن تترك الفقراء نهشا للمرض.

الأسواق المزدحمة المفتوحة، وعدم التمكن من وقف العشوائية في المناطق الشعبية. وكتبت إحدى الطبيبات المصريات على فيسبوك قبل أن تبدأ في انتقادها لفشل النظام في معالجة الفايروس، بما في ذلك عدم وجود بروتوكولات للتعامل مع، وعدم وجود خطة أو قيادة أو أجهزة مقطعية أو اختبارات مناسبة أو أجهزة تنفس أو وحدات عناية مركزة، تقول "أمل أن تقرأ هذا المنشور وتشاركه قبل أن يتم حذفه كالمعتاد وقبل أن أقع في مشكلة".

ويقول أقارب المرضى اليائسون في مستشفيات العزل إنهم لا يتلقون معلومات حول ما يحدث في الداخل، وعندما يحاولون زيارتهم يتم إبعادهم.

وتشعر شرائح كثيرة من المواطنين بأن الحكومة في مأزق، لأنها لم تكن تتوقع ارتفاع أعداد المصابين خلال فترة وجيزة، ربما يكون العدد الإجمالي (نحو عشرة آلاف) يعد نسبة قليلة مقارنة بعدد السكان (مئة مليون)، لكن ارتفاع الوفيات إلى حوالي خمسمئة ضحية، يعتبر مرتفعا عن النسب العالمية.

وجعلت الأرقام المتناقضة البعض يعتقدون في عدم بقاء الإصابات المعلنه، أو أن هناك تراخيا في تعميم الفحوصات الطبية، أو أن ثمة مصابين لا يذهبون إلى مستشفيات العزل، ويضطرون إلى دخولها بعد تأخر حالتهم، وهنا قالت وزيرة الصحة، إن 30 في المئة من الوفيات لاقت حتفها قبيل دخولها

الإضافية لسد العجز في المستشفيات، وهو ما رفضته تماما نقابة الأطباء، وتم تجاهل الموضوع.

رغم أن هذا الاقتراح جاء من قبل إحدى إدارات المؤسسة العسكرية بشكل غير معلن لزيادة عدد الأطباء في البلاد، إلا أنه تم تسريبه على الفور ولقي سخرية على الإنترنت.

ومع اندفاع الحكومة من أجل تبني سياسة ناجحة، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مقبرة لمقترحاتها، وبدت كأنها تطارد قرارات الحكومة، وتفنن الكثير منها وتضعها في مقارنة عملية مع الواقع، من خلال التشكيك في جدوى سياساتها.

وظهرت مقاطع فيديو لمرضى صوروا أنفسهم وهم يحضرون بسبب إصابتهم بكورونا، ومع تزايد حالات الوفيات، ازدادت أيضا الانتقادات العامة للنظام الحاكم.

وكادت تخسر الحكومة المكاسب التي حققتها في الأيام الأولى للتعامل مع الجائحة قبل أن تتسم تصوراتها بقدرة من الارتباك، وفقدان السيطرة على

